ملخص حول: برنامج التثبيت الاقتصادي 1994/1992 / الطالبة: جلولي نجاة / **الفوج:** 2

المقدمة:

ان تدهور الوضعية الاقتصادية للجزائر الناجمة عن ازمة المديونية وازمة النفط، اجبرها على اللجوء الى المؤسسات النقدية والمالية الدولية، فأجبرت على توقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على الوصفات العلاجية التي تتكون من مجموعة من الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي.

فما هو التثبيت الاقتصادي؟ وماهي الاتفاقيات التي شملته؟

المبحث الأول: ماهية التثبيت الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التثبيت الاقتصادي.

هو برنامج يرتبط بصندوق النقد الدولي، يتكون من مجموعة الإجراءات الهادفة لتصليح الاختلالات، فحسب صندوق النقد الدولي فان الإصلاحات الاقتصادية عبارة عن الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بهدف تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية، يتراوح مدى الذي يمكن لهذه الإجراءات تناوله تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة.

المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي في الجزائر:

التشوهات التي أدت بالجزائر للجوء الى المؤسسات المالية:

-تدني قدرة الاقتصاد الجزائري وكفاءته في المفاوتة الدولية ومواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية.

-ارتفاع حجم المديونية الخارجية لمستوى 33مليار دولار سنة 1996 وهذا بمعدل خدمة وصل 76% من صادرات 1992.

-ضعف الأداء الحكومي في النشاط الاقتصادي.

-عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986.

- تردي المستوى المعيشي للأفراد مع تفاقم معدل البطالة سنة 1988.

-تنامي تأثير النخب السياسية ومجموعات الضغط والتي دفعت بالحكومة على تطبيق نهج الإصلاح الاقتصادي.

عندما لجأت الجزائر الى المؤسسات المالية لتصليح العجز الذي مسها، فعقدت هذه الأخيرة معها اتفاقيات تشمل عدة شروط صارمة.

المبحث الثاني: إصلاحات التثبيت الاقتصادي

المطلب الأول: اتفاق الأول ماي 1989.

تم توقيع اتفاقية الأول ماي 1989 مع صندوق النقد الدولي في اطار اتفاق By Stand التي تحصلت من خلاله الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

المطلب الثاني: اتفاق 3 جوان 1991:

لجئت الجزائر للمرة الثانية بهد الحصول على قروض ومساعدات لإجراء الإصلاحات اقتصادية عميقة، وقد أرسلت الجزائر خطاب النوايا الى الصندوق بتاريخ 27افريل 1991، وبعد المشاورات السرية توصل الطرفان الى عقد اتفاق يمتد الى 10 أشهر تحصلت بعد هذا الاتفاق 403 مليون دولار.

قسم الصندوق هذا القرض على 4 أقساط:

القسط الأول: جوان 1991.

القسط الثاني: سبتمبر 1991.

القسط الثالث: ديسمبر 1991.

القسط الرابع: مارس 1992.

لم تتمكن الجزائر من سحب القسط الرابع بسبب الازمة السياسية المتمثلة في توقيف المسار الانتخابي واستقالة الرئيس.

المطلب الثالث: إجراءات الاتفاقين

-تحرير الأسعار بنسبة 40%.
-التطهير المالي للمؤسسات.
-تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي.
-الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والاعتماد على اليات السوق في تحديد سعر الصرف والفائدة.
-تحرير الأسعار وتقليص الدعم.
-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار مع تعديل سعر الصرف.

المطلب الرابع: اهداف ونتائج الاتفاقين

الأهداف:

-تجاوز العجز في الميزانية العامة.
-التحكم في تسيير المؤسسة الحكومية وجعلها اكثر فعالية ومردودية.
-مواجهة الندرة التي عرفها السوق خاصة على مستولى مواد الاستهلاك.
-تفعيل الاستثمارات العمومية قصد استيعاب الحجم الكبير من اليد العاملة العاطلة.
-احتواء وتيرة التضخم ومحاولة تقريبه مع مستويات التضخم العالمية.
-إعادة توازن ميزان المدفوعات.

النتائج:

- ارتفاع الكتلة M2 بمعدل 11.32% سنة 1990، وانخفاض التضخم الى 9.3% بعدما كان يساوي 17.9%.
-144 مليار دينار فائض في رصيد الخزينة نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في الانفاقات العامة ورفع الإيرادات.
- بلغ الفائض في الميزان التجاري قيمة 4.70 مليار دولار حيث قدرت الواردات ب8.03مليار دولار والصادرات ب12.73مليار دولار.
-انخفاض المديونية الخارجية من 28.37 مليار دولار الى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين الى 76.5%.

الخاتمة:

رغم هذه النتائج الا ان بداية سنة 1993 سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100مليار دينار، وانخفاض قيمة الإيرادات مع انخفاض سعر البترول الخام. وبالتالي عاشت الجزائر أوضاع حرجة أدت بها للبحث عن تمويلات جديدة لدعم اقتصادها.